

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،  
يوم الثلاثاء ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل ميرفيه (بلجيكا)

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٢  
لمؤتمر نزع السلاح .

كما ذكرت في جلستنا العامة السابقة ، فإنني اعتزم اليوم أن أقدم إلى  
المؤتمر تقرير اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الوارد في  
الوثيقة CD/1165 ، فضلا عن التوصية المذكورة في الفقرة ١٥ من التقرير المرحلي  
لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في تدابير التعاون الدولية لكشف وتعيين  
الظواهر الاهتزازية ، الذي سبق تميمه في الوثيقة CD/1163 ، لكي يعتمدهما المؤتمر .

على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا اليابان وأندونيسيا . أعطي الكلمة الآن  
لممثل اليابان ، السفير تاناكا .

السيد تاناكا (اليابان): سيدي الرئيس ، أود أن اهنئكم على توليكم  
رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وإنني على اقتناع بأننا سنتمكن تحت قيادتكم القديرة من  
إتمام دورة هذا العام بنجاح ، وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني الكاملين .

وقد طلبت الكلمة لأدلي بالبيان التالي باسم المجموعة الغربية .

لقد استمعنا يوم الخميس الماضي إلى تقرير السفير شاه ، المنسق الخاص  
للبند ١ من جدول الأعمال ، "حظر التجارب النووية" . ونود أن نعرب عن تقديرنا  
الخالص للسفير شاه للجهود الحثيثة التي بذلها سعيا إلى تحقيق اتفاق بشأن إعادة  
إنشاء اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية .

كما استمعنا إلى بيان باسم المجموعة الـ ٢١ بشأن هذه المسألة ، وأود أن  
اتطرق إليه بإيجاز .

إن المجموعة الغربية تأسف أيضا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة  
مخصصة خلال دورة المؤتمر هذه . ونحن أيضا نعقد أهمية عظيمة على مسألة حظر التجارب  
النووية ، ونتطلع إلى إعادة إنشاء هذه اللجنة المختصة في أسرع وقت ممكن . لقد  
اضطلعنا في العام الماضي بعمل مفيد في إطار ولاية مناسبة وكنا نود مواصلة العمل  
الموضوعي في اللجنة المختصة هذا العام .

ولكن تجربة هذا العام بيّنت أنه إذا سمحنا باستطالة المناقشات بشأن الولاية  
لضاع الهدف الحقيقي ، أي العمل الموضوعي بشأن بند جدول الأعمال .

لقد شهدنا هذا العام تطورات هامة في ميدان التجارب النووية ، كان من المفروض مناقشتها في اللجنة المختصة . ومما يزيدها أسفا للفشل في إعادة إنشاء اللجنة المختصة أن عمل اللجنة كان يمكن أن تكون له فائدة كبيرة ، بمشاركة كافة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، بعدما قررت فرنسا الانضمام .

ونأمل في أن يعاد إنشاء اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية في بداية دورة عام ١٩٩٣ ، وأن تمنح ولاية تقبل بها جميع الوفود ، ونأمل في أن يعكس التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح هذا العام هذه النية .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): شكرا لكم سعادة السفير ، على كلماتكم الرقيقة وتشجيعكم ، وعلى بيانكم . وأعطى الكلمة الآن لممثل أندونيسيا ، السفير بروتودينينغرات .

السيد بروتودينينغرات (أندونيسيا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي قبل كل شيء ، سيدي الرئيس ، بأن أعرب عن ارتياح وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . فخيرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة ، فضلا عن خصالكم الشخصية الأخرى ، تتيح ضمانة صلبة لنجاح أعمالنا . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر على سلفكم ، سفير استراليا السيد أوسوليفان ، الذي تراس المؤتمر بصورة متميزة حتى مطلع هذا الشهر .

(تابع بالانكليزية)

إن دورات مؤتمر نزع السلاح هذا العام تجري في بيئة عالمية مشجعة ، تتيح فرصا أفضل وإن كانت هذه البيئة لا تزال هشة . فالصراع بين الشرق والغرب وما يستتبع من نتائج على نطاق العالم - التنافس الايديولوجي وسياسة المعسكرات ، والمواجهة العسكرية والتنافس على مناطق النفوذ - لم تعد تسيطر على الساحة الدولية ، وتوسعت أبعاد نزع السلاح وتعمقت على نحو ملحوظ . فاتفاقات نزع السلاح تتضمن اليوم ، بالإضافة إلى فرض الضوابط على الأسلحة وسباق التسلح ، تدمير الترمانات القائمة والحد من الانتاج المقبل . ومن المشجع في هذا الصدد أن نلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذت نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وأغراضه .

وشهدنا عددا من الانجازات الرئيسية في ميدان نزع السلاح ، مثل انجاز معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، والتوقيع على اتفاق "ستارت" ، والإعلانات الأحادية الجانب التي أصدرها عدد من الدول النووية لزيادة خفض الأسلحة النووية ، فضلا عن

اتفاق واشنطن المعقود بين الرئيسين بوش و بيلتسين لزيادة خفض الترسنات النووية للبلدين . وعلى النحو نفسه توطدت آمالنا في إحراز مزيد من التقدم بانضمام دولتين حائزتين للأسلحة النووية هما الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار مؤخرا ، وعزم الجمهوريات الجديدة في الاتحاد السوفياتي السابق على اتباع السبيل نفسه ، وقرار فرنسا تعليق التجارب النووية .

على أنه من الخطأ الجسيم أن ندع روح التفاؤل الايجابية هذه تقع في شرك الرضا الذاتي السلبي ، لأننا لا نزال نفتقر إلى الإرادة السياسية ونحتاج إلى إحراز تقدم في الجهود المبذولة لحماية البلدان غير النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، على الرغم من التحسن العام في الحالة السائدة على المستوى العالمي . فالعقائد الاستراتيجية لا تزال ترمي بظلالها على كوكبنا ، في حين لا يزال العالم مهددا بالترسعات النووية القائمة التي يستمر تحسينها من خلال مواصلة التجارب الخطرة . وكما قيل مرارا ، فإنه لا ينبغي أن نتفاض عن الأسباب الأعمق للاضطرابات ، والسخط المتأجج ، والنزاعات العنيفة التي لا تزال تعصف ببعض مناطق العالم . ومما يزيد الطين بلة ، اندلاع خصومات جديدة أظهرت مخاوف وعداوات أزلية . وقد سلم اجتماع قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي بأن "التغيير ، مهما كان مستحبا ، قد جلب مخاطر جديدة على الاستقرار والأمن" .

وفي وسط هذه الأوضاع المضطربة ، يسر وفدي أن يلاحظ التطورات الرئيسية الجارية في منطقتنا ، جنوب شرق آسيا ، وهي تطورات لها من غير شك أثر هام ووقع ايجابي على أمن المنطقة . وأول هذه التطورات بلا جدال هو التوقيع في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي على اتفاقات باريس بشأن التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي . وعلى الرغم من الصعوبات التي تصادف حاليا ، لا تزال أندونيسيا على اعتقاد راسخ بأن اتفاقات باريس وحدها هي التي يمكن أن تضمن إعادة السلام إلى كمبوديا . لذلك نرى أنه يتحتم على الإطلاق أن تفي جميع الفصائل الكمبودية بالتزامها بكافة أحكام هذه الاتفاقات ، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه الثابت لمهمة سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا . وكما قال وزير خارجية أندونيسيا مؤخرا ، "إذا سمحنا بانتهاء اتفاقات باريس ، فقد حكمنا على الشعب الكمبودي بمزيد من المعاناة وإراقة الدماء . ولا يمكن أيضا أن نتفاض عن قيام أي طرف من أطراف الاتفاقات بإعادة تفسير بعض أحكامها . ولا بد الآن من تأييد الاتفاقات في مجموعها المتوازن" .

أما التطور الهام الثاني فهو انضمام فييت نام ولاوس إلى معاهدة المداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا . فالواقع أن هذا الانضمام يمثل إجراء هاما من إجراءات

بناء الثقة ، ونعتقد أنه ميزيد من توسيع وتعزيز إطار التعاون القائم بشأن الأمن الإقليمي ، ويزيد من فعاليته في صون السلم والاستقرار في الإقليم . ومن المشجع كذلك أن نلاحظ أن هذين التطورين الهامين قد خلقا مناخاً أفضل يساعد رابطة دول جنوب شرق آسيا على مواصلة تمسكها بإقامة منطقة سلم وحرية وحياد ، وجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وفي هذا السياق يعقد وفدي أهمية عظيمة على إعادة عقد الفريق العامل التابع للرابطة والمعني بهذه المسائل ويتطلع إلى انجاز عمله بنجاح .

وفي الاجتماع الوزاري الأخير للرابطة الذي عقد في مانिला قبل أسبوعين ، استرعي انتباه الوزراء إلى بحر الصين الجنوبي ، وهو منطقة يظن أنها تتمتع بموارد طبيعية غنية لم تستثمر بعد ولكنها في الوقت نفسه مصدر نزاع محتمل نظرا لمطالب السيادة والولاية المتداخلة على جزر ومناطق بحرية بعينها . وليست أندونيسيا من بين هذه الدول المطالبة ، ولكنها تنتمي إلى الإقليم ، وقد أولت هذه المسألة اهتماماً بالغاً منذ أمد طويل . فقد اتخذنا مبادرة لتنظيم ثلاث حلقات تدارس متتابعة في باندونغ ، وبالي ، وأخيرا في جوجاكرتا ، حيث اجتمع مسؤولون حكوميون بمفهوم الشخصية ، وباحثون ، وخبراء فنيون من الإقليم في محاولة لمعالجة هذا النزاع المحتمل بتحويله إلى فرصة للتعاون . وبرز من حلقات التدارس الثلاث هذه الاقتراح يقول إنه ، ريثما تحل نزاعات السيادة والنزاعات الإقليمية ، يمكن للدول الساحلية أن تباشر من الآن أنشطة تعاونية ذات فائدة متبادلة لا تخل بمطالب كل منها . لذلك فقد سرنا أن يكون لهذا الاقتراح صدى في إعلان الرابطة بشأن بحر الصين الجنوبي الذي اعتمد مؤخرا في مانिला والذي:

(أ) يؤكد ضرورة حل جميع المسائل المتصلة بالسيادة والولاية في بحر الصين الجنوبي بالوسائل السلمية ، دون اللجوء إلى القوة ؛  
(ب) يحث جميع الأطراف المعنية على الاعتدال ، بغية تهيئة مناخ ايجابي لحل جميع النزاعات في نهاية المطاف ؛

(ج) يعترف ، دون الإخلال بسيادة ولاية البلدان التي لها مصالح مباشرة في المنطقة ، استقصاء إمكانية التعاون في بحر الصين الجنوبي فيما يتعلق بأمن الملاحة والاتصالات البحرية ، وحماية البيئة البحرية من التلوث ، وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ ، والجهود الرامية إلى محاربة القرصنة والسطو المسلح ، فضلا عن التعاون في الحملة الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛

(د) يوصي جميع الأطراف المعنية بتطبيق المبادئ المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا كأساس لإنشاء مدونة سلوك دولية في بحر الصين الجنوبي .

لقد شارك مؤتمر نزع السلاح ، بعد عملية مفاوضات طويلة وشاقة للغاية ، على عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشني على السفير فون فاغنر ووفد ألمانيا لما قاما به من عمل مضى في وضع التفاصيل النهائية للمشروع بغية تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين كيما تعتمد . ولما كانت أندونيسيا بلداً لم يحز قط أسلحة كيميائية ولم يعتزم حيازتها أو استحداثها ، فقد عقدت منذ البداية أهمية عظيمة على انجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسرعة ونجاح ، انطلاقاً من موقف مبدئي ومن مصلحة حقيقية على حد سواء . وقد ترجم هذا الالتزام الجاد على نحو ملموس جداً حين أبدى الوفد الأندونيسي مؤخرًا استعداداً لبدء مرونة بشأن موقفه الحازم من المسائل ذات الصلة التي لا تزال معلقة .

على أن الصراحة تلي على وفدي أن يقول إن النص شبه النهائي لمشروع الاتفاقية ، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها جميع المشاركين في المفاوضات ، لا يزال ينطوي على بعض النقاط المثيرة للقلق ، ولا سيما فيما يخص إمكانية استخدام الأطر الزمنية للتحقق وإمكانية تطبيقها . فبالنسبة لبلد كاندونيسيا ، يتسم ببعده عن مقر المنظمة وبأوضاع جغرافية صعبة ولا يزال في طور بناء الهيكل الأساسي للنقل والاتصالات ، قد تصبح الأطر الزمنية والقصيرة نسبياً لإجراء عمليات التفتيش الموقعي عائقاً أمام تطبيق الاتفاقية على نحو سليم . وما لم نتوصل إلى تفاهم معين للتغلب على هذه المشكلة ، فإن بلداناً مثل بلدنا ستجد نفسها في وضع غير موات حين تصبح أطرافاً في المعاهدة . لذلك ما زلنا نعقد الأمل على إيجاد السبل والوسائل المناسبة لمعالجة هذا الاهتمام المشروع وحل هذه المشكلة العملية .

واليوم ، وقد بات انجاز المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وشيكاً ، يثور سؤال وجيه هو كيف سيعمل مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوض في المستقبل . فمن دواعي الأسف في رأينا أن تحسن الأوضاع على الساحة الدولية لا يجاريه تحسن في أعمال المؤتمر . ومما يشبط هممتنا أن نلاحظ من محملة هذا العام أنه ، باستثناء العمل المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، لم يحرز تقدم يذكر فيما يخص بنود جدول الأعمال الأخرى . ونحن مستأوون بوجه خاص من فشل المؤتمر هذا العام في إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . ولا يزال وفدي يعتقد أن الإسراع في تحقيق حظر شامل للتجارب أمر لا غنى عنه لمنع الانتشار الراسي والأفقي للأسلحة النووية ، ليس هذا فحسب وإنما أيضاً لمنع الأخطار البيئية والصحية المترتبة على التفجيرات النووية تحت سطح الأرض منعاً فعالاً .

ومن الواضح أنه إذا أُريد انعاش مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعالية عمله ، فلا بد من القيام بعملية تحليل ذاتي على وجه السرعة . وينبغي إجراء هذه العملية في

رأينا قبل أن يشرع الاعضاء في إضاعة الوقت الثمين والموارد النادرة في مشادات حول جدول الاعمال ، وإنشاء اللجان المختصة وصياغة ولاية كل منها ، في مستهل دورة العام القادم . وإن وفدي لعلى استعداد للمشاركة والتعاون في هذه المساعي .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير بروتودينغرات على بيانه وكلمات التشجيع التي وجهها إلى الرئاسة . انتهت الآن قائمة المتحدثين هذا الصباح . فهل من وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ لا أحد يزيد .

أعرض الآن على المؤتمر تقرير اللجنة المختصة لمنع مبادىء التسليح في الفضاء الخارجي ، الوارد في الوثيقة CD/1165 ، لكي يوافق عليها . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإني اعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذا التقرير .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): باسم المؤتمر وباسمي شخصيا ، أهنئ رئيس اللجنة المختصة تهنئة حارة على اعتماد تقرير يتناول مسألة دقيقة ومعقدة بوجه خاص . لقد اضطلع السفير نياغو بالمهمة التي عهدنا بها إليه بدرجة من المهارة والخبرة الدبلوماسية تمثل مكتسبا شميننا لجميع أعمالنا .

واقترح أن نعلم الآن إلى اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بشأن مواعيد الدورة المقبلة للفريق ، المقترح عقدها بين ١٥ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ . هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يعتمد هذه التوصية؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): وفقا للجدول الزمني لجلسات هذا الاسبوع سيعقد المؤتمر ، بعد جلسة يوم الخميس العامة مباشرة ، مشاورات غير رسمية ، تهيئا لها خدمات الترجمة الفورية طبعا ، بشأن المسائل المتعلقة بصياغة تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة . وسينظر المؤتمر في الفقرات المتعلقة بالبنود ١ و٢ و٣ من جدول الاعمال على وجه التحديد . وكما تقرر في المشاورات الرئاسية التي عقدت في الاسبوع الماضي ، فإن الفقرات المتعلقة بالبند ١ ، المعنون "حظر التجارب النووية" ، ستعم على المنسق الخاص الذي عينه المؤتمر لهذا البند من جدول الاعمال ، السفير شاه ، ممثل الهند ، وعلى فريق المنسقين ، لكي يدرسوه دراسة تمهيدية قبل المشاورات غير الرسمية . أما فقرات التقرير السنوي المتعلقة بالبند ٩ من جدول الاعمال ، "الشفافية في مسألة التسليح" ، فسيتم النظر فيها تحت رئاسة ممثل مصر ،

السفير زهران ، الذي سيعقد جلسة غير رسمية صباح يوم الخميس بعد مشاوراتنا بشأن البنود ١ و٢ و٣ مباشرة . وأملني كبير في أن ننجز عملنا بشأن التقرير السنوي في نهاية هذا الاسبوع ، حتى يتاح للأمانة إعداد النص المنقح للتقرير . كما أنني اعتمد على تعاون الوفود المشاركة في المشاورات في تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته ، ومن المقرر أن تجتمع هذه الوفود للمرة الأخيرة يوم الخميس في الساعة ١٥/٠٠ تحديدا .

بلغنا الآن نهاية جدول الأعمال ، وعليه فإني أرفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢٠ آب/أغسطس ، في الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥